

واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية -
The reality of environmental culture within the Algerian city community

د. صاحبي وهيبية¹

¹ جامعة باتنة 1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/01/27 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/ 12 /08 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/31

ملخص :

ان حماية البيئة والعناية بها كبعد من أبعاد التنمية المستدامة مرتبط بوعي الانسان وثقافته البيئية التي تهدف الى تطوير الوعي البيئي من خلال ادماج البعد البيئي في جميع الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية من أجل تكوين نظرة مغايرة للبيئة وتصور مختلف لأنماط التفاعل مع البيئة، ويتم ذلك عن طريق الاعلام البيئي والتربية البيئية التي تعد من الأساليب المبلورة للسلوك البيئي الإيجابي ونشر الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قيم ثقافية وسلوكية تقوم على مناهج علمية مدروسة يكتسبها الفرد في إطار استراتيجيات علمية تضع القضايا البيئية ضمن الأولويات للحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة - الثقافة البيئية - مجتمع المدنية

Summary:

The protection and care of the environment as a dimension of sustainable development is linked to human awareness and environmental culture, which aims to develop environmental awareness through the integration of the ecological dimension in all social, educational, cultural and media activities in order to shape a different view of the environment as well as a diverse perception of interaction patterns within environment. This study will shed light on the importance of environmental media and education in the dissemination of environmental culture within the city community as one of the clarified methods of positive environmental behavior. This can only be achieved through cultural and behavioral values based on thoughtful scientific approaches acquired by individuals within the framework of scientific strategies that prioritize environmental issues to preserve the environment in the context of sustainable development.

Keywords: Culture - Environmental Culture – City Community

مقدمة:

إن قضية البيئة والمحافظة عليها من التلوث أصبحت من أهم القضايا التي تشغل إهتمام المجتمع العالمي على كل المستويات في الوقت الراهن، فموضوعاتها تحظى الصدارة حيث أبرمت العديد من المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية رسمت من خلالها هدف تحقيق التوازن البيئي و القضاء على المشكلات البيئية وحمايتها من كل الأخطار التي تهددها. و عليه بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي انطلاقا من مؤتمر الامم المتحدة للبيئة و التنمية البشرية المنعقد بمدينة ستوكهولم عام 1972، حيث نوقشت فيه قضايا البيئة و علاقتها بغياب التنمية في العالم ، كما انتقد هذا المؤتمر الدول و الحكومات التي تهمل الجانب البيئي عند التخطيط للتنمية ، و صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ التدابير من أجل حماية البيئة .

وكتفت بذلك الأمم المتحدة كل طاقاتها لدراسة تلوث البيئة وطرق التغلب على مشكلاتها و تعزز هذا الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها من خلال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة و التنمية المنعقد بربو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992 والذي خرج بمجموعة من الاتفاقيات تمثلت في إعلان قمة الارض و جدول أعمال القرن 21 و مبادئ حماية البيئة و التغيرات المناخية و البيولوجية و تسعى بذلك الى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها و مقتضيات حماية الموارد البيئية من جهة أخرى .

وبالتالي أصبحت المشكلات البيئية ترهق كاهل العديد من دول العالم المتقدم والثالث على حد سواء مهما اختلفت خصائصهما الطبيعية والبشرية.

ونجد الجزائر من بين الدول النامية التي أولت عناية كبيرة بالبيئة لاسيما وان الواقع الراهن للبيئة في الجزائر يحمل العديد من ملامح و صور التدهور البيئي نتيجة للظروف الطبيعية والبشرية التي انعكست إفرزاتها على الجانب الاجتماعي و الثقافي و العمراني في المجتمع ، و تسببت في ظهور الكثير من المشكلات البيئية التي تنفوت آثارها السلبية على الفرد و المجتمع ، و بذلك أدركت أهمية المحافظة على البيئة من خلال تجسيدها للبعد البيئي في مختلف برامجها التنموية وكذا إنشاء أجهزة و هيئات مركزية و محلية تسهر على تكريس مفهوم البيئة من خلال نشر الثقافة البيئية في اطار تحقيق التنمية المستدامة .

و نجد أن المشكلات البيئية تتفاقم حدتها داخل مجتمع المدينة و تؤثر عليه من جميع الجوانب ، حيث أصبح يعاني منها أكثر من اي مجتمع اخر نتيجة لمجموعة عوامل اجتماعية وثقافية وعمرانية ساعدت على ذلك، و من بين هذه العوامل تدخل الانسان و تفاعله مع بيئة بحجة تحقيق التنمية و اشباع حاجاته و متطلباته ، ونجد كذلك نزوح الأفراد من ثقافات مختلفة وتوطنهم داخل المدينة يخلق نوع من عدم التوازن في البيئة الحضرية، نظرا لوجود هذه الثقافات التي تعود من أصول بيئية مختلفة والتي لا تتماشى و الثقافة البيئية السائدة في هذه المدينة، و أصبح بذلك مجتمع المدينة يحوي عددا من الثقافات ذات الأصول البيئية المختلفة والتي تجاوزت الثقافة السائدة فيه، ما نجم عنه الكثير من المشكلات البيئية التي تظهر داخل المدينة، إضافة إلى الزيادة السكانية التي اعتبرها مؤتمر العالم الذي انعقد في بون في أكتوبر 1973 و الذي أكد على ان التزايد السكاني السريع داخل المدن هو سبب كل الكوارث البيئية نتيجة للزيادة الكبيرة في استهلاك الموارد الطبيعية و الضغط عليها فتدهور الحياة الحضرية سببها تكسب أكوام القمامات والمخلفات المنزلية وافتقار السكان للحس والوعي الحضري ونقص الثقافة البيئية و التي علمت على تدهور الأوضاع البيئية بها.

وعليه فنقص الثقافة البيئية لسكان المدينة يرجع إلى عدم انسجامهم وتكيفهم مع متطلبات الحياة الحضرية، وعدم قدرتهم على مواكبة التطورات التي تحدث في المدينة.

وبالتالي فإن السلوكيات التي أفرزها الأفراد عن طريق تفاعله مع الوسط الذي يعيش فيه، واختلال القيم والاتجاهات الثقافية أدت إلى تقادم أزمة المكان وتلوثه، وهذا ما أكده " فوستر" الذي يرى بأن بروز هذه المشكلة يرجع إلى اختلال القيم التي تحدد علاقة الإنسان بالمكان والبيئة.

لذلك وجب الاتجاه نحو الثقافة البيئية لتنمية الوعي البيئي كحتمية لا مفر منها لمواجهة التدهور البيئي كونها اتجاه وفكر وفلسفة تهدف إلى تسليح الفرد بخلق نظام بيئي يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة أو أي مجال من مجالاتها ويتم ذلك عن طريق الثقافة البيئية التي تهدف إلى تطوير الوعي البيئي بواسطة الإعلام والتربية البيئية التي تعد من أهم الأساليب المبلورة للسلوك البيئي الإيجابي الذي يعد شرط لكل شخص حتى يؤدي دوره بشكل فعال في المجتمع بما يتناسب و

متطلبات بيئته الحضرية، ويتم هذا من خلال إدراكه للأهمية ترك بيئة نظيفة و المحافظة على سلامتها و المشاركة في تميمتها

وسوف نحاول من خلال هذا المقال الاجابة على جملة تساؤلات والتي ستكون بمثابة محاور أساسية لهذا المقال و تمثلت في :

- 1- ما واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة؟
- 2- كيف يكون للإعلام البيئي والتربية البيئية دورا في نشر الثقافة البيئية؟
- 3- ما هي أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق الثقافة البيئية لأهدافها داخل مجتمع المدينة؟

أولاً: تحديد المصطلحات والمفاهيم

1- مفهوم الثقافة:

تعرف الثقافة على انها مجموعة من الشغاف الخلقية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته و تصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه (مالك بن نبي، 1984، ص48).

أما رالف ليبنتوف R.linton عرفها على انها تنظيم للسلوك المكتسب و لنتائج ذلك السلوك يشترك في مكوناتها الجزئية افراد مجتمع معين و ينتقل عن طريق هؤلاء الافراد (R.linton.1959.p33)

في حين إعتبر تايلور taylor الثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و المعتقدات و الفن، والاخلاق، و القانون، والعادات، أوأي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الانسان بشفته عضوا في المجتمع(محمد السويدي، 1991، ص50)

اما ليزلي هوايت L.whitet عرف الثقافة على أنها: تنظيم لانماط السلوك و الادوات، و الافكار و المشاعر التي تعتمد على الرموز (فارس خليل، 1960، ص ص 44-45)

وبالتالي الثقافة هي جزء من البيئة التي صنعها الانسان و المتمثلة في الافكار والمثل و المعارف و طرق التفكير و العادات و طرق المعيشة والتي يتميز بها مجتمع عن آخر و تؤدي إلى تحقيق وظائف الحياة الاجتماعية .

2- الثقافة البيئية:

تعد الثقافة البيئية مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله (باتر محمد علي وردم، 2003 ص 189)

— كما تعرف على أنها تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية مسؤولية للبيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، يعتبر اليوم وعلى المستويين الوطني والعالمية اجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية(بيزيد يوسف، 2008 ص118).

وعليه فالثقافة البيئية تتضمن إعداد المواطن للقيام بدوره في مواكبة التغيرات البيئية العالمية ليصبح أكثر مشاركة في مواجهة المشكلات البيئية وإيجاد حلول تتصف بالاجابية، وتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والمهارات، والاتجاهات البيئية المرغوب فيها، بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم التي يعيشون فيها في إطار من المسؤولية البيئية المنشودة التي تحقق الحفاظ على البيئة من أجل الحياة الحاضرة والمستقبل (ميرفت حسن برعي، 2006، ص 577).

وبالتالي تصبح الثقافة البيئية مجال مهم وخاص وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.

3- مجتمع المدينة:

المدينة هي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbas وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما (أحمد الجوهري علياء شكري، 1981، ص 319).

وعرفها علماء الاجتماع المجتمع الحضري على أنها: مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة)، وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس (مصلح الصالح 2000، ص 555). ويعرف "مفورد" المدينة وبعبارتها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية وفي تطورها من حيث الزمان، تأخذ شكلا تتابعا من حيث الوجود التي مرت بها وهي كنتيجة لذلك التتابع الزمني تعد تراكمية في المكان (حسين عبد الحميد رشوان، 1998، ص 58). ونجد من عرفها في ضوء عدد السكان على أنها: أي مكان يعيش فيه 20.000 نسمة فأكثر، يعتبر مدينة، حيث تتزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة، سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو الغير مصنعة، وبالتالي كان هذا التحديد العددي ملائما فقط للأغراض الإحصائية.

أما البعض الآخر فعرفها: إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة، فإن المدينة هي الصانعة للإنسان، ويذهب R.Iedrut إلى تعريف المدينة: على أنها مكان أو وسط ذو امتيازات وهي ظاهرة يدور فيها عمل الإنسان (R.Iedrut 1973, p 186)

في حين نجد "ورث" Wirth عرفها على أنها: المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس. أما "مايكل فرانت" فيعرفها على أنها: «مكان يجتمع فيه عدد من السكان ويعيشون حياتهم اليومية بكل ما فيها من علاقات تربط بعضهم البعض، وقد تكون محدودة المساحة والسكان وقد تتسع أو تزيد في أحد هذه الجوانب لتصبح عاصمة للدولة».

وبهذا المفهوم فإن المدينة لا تقتصر على البنائية والضخامة السكانية أو الكثافة السكانية بل هي المركز الذي تدار منه مؤسسات المجتمع أو الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وبالتالي هذا المفهوم واسع لا يشمل العاصمة فقط وإنما يمس كل أنواع المدن وتأثيراتها على محيطها الجغرافي ونطاقها الاجتماعي الثقافي الحضاري بصورة عامة.

أما من وجهة الهيئات الدولية ترى المدينة على أنها أي مكان يعيش فيه 20.000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة. وتعرف كذلك المدينة: بطرق إحصائية، مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر كل مكان به 2500 نسمة فأكثر مدنية، وربما كان هذا التحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية.

إلا أنه غير مفيد تماما من الناحية السوسولوجية (محمد عاطف غيث، 1993، ص 125) ونجد من يعرف المدينة على أنها خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها "لوكوربزيه" فهي الناس والمواصلات والتجارة والاقتصاد والفن والعمارة والحكومة والسياسة والثقافة وهي بذلك أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه وهي صورة للقوة والفقير والحرمان والضعف. ومنه فالمدينة هي مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة تضم تجمعات سكانية غير متجانسة، تعيش على مساحة كبيرة ومحددة يعمل أغلب أصحابها في الصناعة والتجارة أو كليهما معا، تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية تمتاز بالتخصص وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل وكذا تعدد الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعرفت بذلك المدن نمو "حضاريا كبيرا" حيث أصبحت تشبه غابات من المباني الشاهقة، إضافة إلى أنها امتلأت بالمرافق الضرورية لحياة حضرية بعيدة عما كانت تعرفه من حياة شبيهة بحياة البدو، حيث بدأ الاهتمام بالمظهر العمراني الذي اختلف من معمار تقليدي إلى معمار من نوع متطور نظرا للتزايد الديمغرافي الذي عرفه القرن العشرين. والتطور لم يطل فقط الجانب المعماري بل تخطاه إلى مجال المواصلات والتكنولوجيا

وبالتالي فمجتمع المدينة يشير إلى ذلك المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وكذا أكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي (سميرة أحمد السيد، دس، ص 179).

ثانيا: أهداف الثقافة البيئية : يمكن حصر الأهداف الجوهرية للثقافة البيئية في النقاط الآتية:

- 1- تمكين الانسان من فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل بين جوانبها البيولوجية و الفيزيائية و الاجتماعية و الثقافية .
- 2- تزويد الافراد و المجتمعات بالوسائل اللازمة لتفسير علاقة التكامل التي تربط بين هذه العناصر المختلفة في الزمان و المكان بما يسهل توافرهم مع البيئة (ابراهيم بطاطو و آخرون ، 2012،ص62).
- 3- تسعى التربية البيئية الى ايجاد وعي بأهمية البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- 4- إشراك الافراد و بطريقة فعالة في صياغة القرارات التي تتطلبها على المساس بنوعية بيئتهم بمكوناتها المختلفة وفي مراقبة تنفيذها .
- 5- تساعد على استخدام الموارد البيئية بمزيد من الحيلة والتدبير لتلبية احتياجات الانسان المختلفة في حاضره ومستقبله .
- 6- تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم يعتبر شرط أساسي ليؤدي كل فرد دور في حماية البيئة.
- 7- التوعية والتحسيس البيئي من خلال برامج ونشاطات توجه للناس بهدف توضيح المفهوم البيئي أو المشكلة البيئية لخلق اهتمام والشعور بالمسؤولية وبالتالي تغيير اتجاههم وتمكنهم من الاشتراك في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة .
- 8- حماية المصادر الطبيعية كالتربة و الماء و الهواء والتي تعتبر كجزء رئيسي منه النظام البيئي، وفي نفس الوقت كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات و لمتطلبات الاستثمار المتنوع للمجتمع الإنساني.
- 9- إن الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها ما هو إلا مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك حماية التنوع الحيوي الشامل (بيزيد يوسف، مرجع سابق، ص 118).
- 10- إشراك الافراد في وضع تحديد اجتماعي للاستراتيجيات و الانشطة الرامية الى حل المشكلات التي تؤثر على نوعية البيئة .

ثالثا: التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر

1 – تطور قانون حماية البيئة في الفترة الاستعمارية

لقد تداولت على الجزائر القوانين والأنظمة الاستعمارية بحكمها مستعمرة فكان هناك العديد من القواعد والقوانين العالمية التي تنص على حماية البيئة، لكن المستعمر كان يرفض لأنها تتنافى مع مصالحه التي يسعى من خلالها إلى استنزاف الثروات والموارد البيئية التي تسخر بها الجزائر بشتى الطرق (الحرق، القطع، عمليات الحفر الهمجية...) وبالتالي عملت السياسة الاستعمارية على استنزاف الموارد البيئية وتقليصها في هذه الفترة.

2- تطور قانون حماية البيئة بعد الاستقلال:

اهتمت الجزائر بعد الاستقلال بإعادة بناء ما خلفه الاستعمار فاهتمت بالجانب البيئي، وظهرت من خلال صدور تشريعات تدعو إلى المحافظة على البيئة وتجسدت في شكل مراسيم تنظيمية تتعلق بالحماية الساحلية للمدن.

— وقد صدر خلال سنة 1967م قانون البلدية وهو أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها، إلا أنه كان لهدف حماية النظام العام لا لحماية النظام البيئي.

— وفي سنة 1969م صدر قانون الولاية تضمن شيئا من حماية البيئة من خلال نصه على التزام السلطات العمومية بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية.

— وفي بداية السبعينات ظهرت بوادر تشريعية لحماية البيئة من خلال إنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها لحماية البيئة.

— وفي سنة 1980 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة.

— وفي سنة 1987 صدر قانون متعلق بالتهيئة العمرانية وانتهاج سياسة التوزيع المحكم للموارد الطبيعية والبيئية.

— وفي سنة 1989 اهتم الدستور بالحماية القانونية للبيئة واعتبرها مصلحة عامة يجب المحافظة عليها، كما أشار إلى ضرورة المحافظة على صحة المواطن ووقايته من الأمراض المعدية.

— وفي سنة 1990 م صدر قانون البلدية والولاية، ونصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا تهيئة الإقليم وحماية البيئة.
— أما قانون البلدية المادة 107 منه تضمن أحكام تنص في مجملها حماية البيئة واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة، وبعدها صدر قانون التهيئة والتعمير لإحداث التوازن بين تسيير الأراضي ووظيفة السكن الفلاحة والصناعة والمحافظة على البيئة.

— وبذلك تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة من خلال صدور القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، شاركت الدولة الجزائرية خلاله في عدة محافل دولية منها ندوة ستوكهولم، وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز وريوديغانيرو المنعقد بالبرازيل ويعتبر نقطة تحول في السياسة البيئية الدولية عامة والجزائرية خاصة، وبعدها يتم في كل سنة مالية إصدار قانون يتضمن بنود تتعلق بالبيئة

وبهذا وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لحماية البيئة و الحفاظ عليها وتركزت العناصر الاساسية لهذه الاستراتيجية على مبدأ تكامل بين البيئة و التنمية المستدامة تكون مدعمة بإطار قانوني و دستوري من أجل تطبيق المبادئ و التوصيات المقدمة في جدول أعمال القرن الواحد والعشرون لريو ديغانيرو التي تؤكد على ضرورة المحافظة على البيئة و حمايتها وذلك من خلال :

-مكافحة التلوث البيئي .
- العمل على الحد من انتشار العمران على حساب الاراضي الزراعية .
-وضع الاطار الدستوري الخاص بالبيئة .
-معالجة النفايات الصناعية تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة .
-وفي سنة 1996 تم تخصيص كتابة دولة للبيئة وأعطى بذلك دافعا للبيئة في الجزائر تمثل في إنشاء الصندوق الوطني لحماية البيئة

-وفي سنة 1997 تم إنشاء المجلس الاعلى للبيئة لوضع الاستراتيجيات اللازمة في ميدان البيئة و المحافظة عليها
-في سنة 2002 عرف قطاع البيئة عدة إجراءات و تدابير لحماية البيئة من و المحافظة عليها من الاخطار ،ومن بين الاجراءات التي اتخذت :

✓ مصادقة مجلس الوزراء على المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة من خلال صياغة سياسات عمومية وتفضيل الفضاء المتعدد الاختصاصات للتكفل بالسياسة البيئية
✓ بعدها نص قانون المالية ل2002/2003 بفرض ضرائب جزائية على كل شخص يساهم في التلوث البيئي
✓ ثم إعلان 2002المدن النظيفة من طرف وزير تهيئة الاقليم و البيئة لتحسين تسيير جمع و نقل و معالجة و انتقاء النفايات الصناعية .

-بعدها تم تنظيم الندوة العالمية للبيئة ضمت ممولين دوليين تم خلالها عرض البرنامج العشري من 2002-2012 حول النشاطات الموجهة للبيئة و التنمية المستدامة تم خلالها عرض الاستراتيجية الجديدة للبيئة و التنمية المستدامة في اطار المخطط الثلاثي للانعاش الاقتصادي 2001-2004

بعدها شاركت الجزائر في قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة دعت خلالها الجزائر الى ضرورة اتخاذ التدابير و الالتزامات المقررة بريوديغانيرو لفائدة التنمية و حماية البيئة .

رابعا: أساليب نشر الثقافة البيئية: إن نشر الثقافة البيئية تعمل على الارتقاء بالوعي البيئي عن طريق الشراكة البيئية بين الإعلام والتربية البيئية.

1- المشاركة الجموعية في نشر الثقافة البيئية:

لقد تضمن القانون رقم 03- 10 المتعلق بحماية البيئة مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات التي تضر بحال البيئة عن طريق جمعيات حماية البيئة التي تعمل على ترقية التربية البيئية والإعلام البيئي عن طريق حق المشاركة مع الإدارة في تحقيق أهدافها.

وقد حذى قانون حماية البيئة 10-03 الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي إذ تمكن كل جمعية بتضمن موضوعها حول حماية الطبيعة والبيئة ورفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام (المادة 35 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة). وبالتالي كان هدف هذه الجمعيات تحسيس المواطنين بالأخطار التي تحيط بهم جراء التدهور البيئي، وهنا نكون بصدد نشر التربية البيئية التي يسعى المشرع للاهتمام بها في منظومتنا التربوية. وتستخدم الجمعيات عدة وسائل لتحقيق لأهدافها بداية بجمع المعلومات المتعلقة بالمشكلات البيئية لوضع قاعدة بيانات حول المشاكل التي تؤدي إليها ثم عرضها على الجهات الإدارية من أجل العمل على القضاء عليها.

2- دور الإعلام البيئي في نشر الثقافة البيئية:

الإعلام البيئي هو عملية نشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي وصولاً إلى التنمية المستدامة، فهو إعلام للجمهور بكل المسائل والقضايا البيئية من أجل خلق ثقافة بيئية داخل البيئة الحضرية، وبالتالي فهو يهتم بالمواضيع التي تخص البيئة وما يتعلق بها من اعتبارات ومن مواضيع تتطلب المتابعة ومعرفة المصادر والأحداث، والإطلاع على المعاهدات البيئية ومتابعة تقارير البيئة لتحليل التطورات ومقارنة آراء الناس والجمعيات الأهلية والمؤسسات الرسمية والهيئات الدولية (عبد الفتاح محمد دويدرا، 2005، ص 116). وعليه يستخدم الإعلام البيئي وسائل اتصال مختلفة المكتوبة والمسموعة والمرئية للارتقاء بوعي الإنسان فيما يخص العلاقة بين البيئة والحياة بجميع جوانبها وبين البيئة والتنمية بوجه خاص، لذلك عرف الاعلام البيئي على أنه استخدام كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في إيصال المعلومات والحقائق والآراء بقضايا البيئة إلى الأفراد والجماعات في المجتمع. (نص المادة (9) من القانون 10-03 المؤرخ في 19 ماي 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).

ويستخدم الإعلام البيئي في حماية البيئة عدة أساليب نذكر منها:

- إنجاح برامج التوعية البيئية والصحية وبرامج التثقيف التي تنفذها المؤسسات الحكومية، وهناك دور كبير تقوم به المنظمات غير الحكومية في التربية البيئية والديانات السماوية في حماية البيئة (محي الدين مختار، 2007، ص 18).
- تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات الأهلية.
- تسخير الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالات وتحقيقات ورسوم وصور.
- تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن.
- تنفيذ محاضرات متخصصة وندوات وحلقات بحث لنشر التوعية في قضايا البيئة (كاظم المقدادي، الدانمارك، ص 48).

أ- أهداف الإعلام البيئي:

يسعى الإعلام البيئي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على خلق وزيادة الوعي بقضايا البيئة، وإمداد الفرد بالمعلومات المختلفة عن القضايا البيئية، من أجل تغيير اتجاهاته السلبيه نحو البيئة وحثه على المشاركة الفعلية في مواجهة مختلف المشكلات البيئية عن طريق إكسابهم المهارات اللازمة لحماية البيئة وتنميتها.

3- دور التربية البيئية في نشر الثقافة البيئية:

إن التربية البيئية من أهم الوسائل التي تحقق أهداف حماية البيئة وصيانتها، وهي تشكل بعداً هاماً من أبعاد التربية الشاملة والمستديمة لتعديل سلوك الإنسان وتنميته إيجابياً لإعداده للحياة وتكيفه معها، وتطبيعته اجتماعياً مع وسطه الذي يعيش فيه مع بيئته الطبيعية جنباً إلى جنب (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2006، ص 13).

وتعتمد التربية البيئية على مجموعة من المبادئ حددها مؤتمر "تيلبسي" المنعقد في عاصمة جورجيا السوفييتية عام

1977 وكانت كالآتي:

- أ- دراسة البيئة من جميع جوانبها، الطبيعية، الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والأخلاقية والجمالية.
- ب- التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة.
- ج- تؤكد التربية البيئية على أهمية التعاون المحلي والقومي والدولي في تجنب المشكلات البيئية وحلها.
- د- أن تنتج التربية البيئية للمتعلمين اتخاذ القرارات وقبول نتائجها.
- هـ- تؤكد التربية البيئية على التفكير الدقيق والمهارات في حل المشكلات البيئية المعقدة.

و- أن تستخدم التربية البيئية بيئات تعليمية مختلفة، وعددا كبيرا من الطرق التعليمية لمعرفة البيئة وتعليمها، ومع العناية بالأنشطة العملية المباشرة (محمد مرسي، 1999، ص ص 190، 191).

وأصبحت بذلك للتربية البيئية مجموعة من الأهداف تمثلت في:

— معاونة الأفراد على فهم موقع الإنسان في إطاره البيئي، والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التي تؤثر في ارتباط الإنسان بالبيئة.

— تكوين وعي بيئي لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله ايجابيا في تعامله مع البيئة.

— تأكيد أهمية التعاون بين الأفراد والجماعات للنهوض بمستويات حماية البيئة.

— إيضاح دور العلم والتكنولوجيا في تطوير علاقة الإنسان بالبيئة.

خامسا: واقع التلوث البيئي داخل مجتمع المدينة الجزائرية:

وردت في إحدى التعليمات الواردة من كتابة الدولة لدى وزير الداخلية المكلف بالبيئة بتاريخ 25 مارس 1996 م (الدستور الوزاري، 96/34 المؤرخ في 25/03/1996 الصادر عن كتابة الدولة لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية المكلفة بالبيئة).

حيث أشير في هذه التعليمات إلى الوضعية المزرية للبيئة في الجزائر، حيث ورد في هذه التعليمات:

- لقد استدعى انتباهي أن الوضعية في مجال حماية البيئة والمحافظة على الإطار المعيشي للمواطن في تدهور أكثر فأكثر في مدنا ومناطقنا الحضرية، وهي مشكلات ناتجة بالدروقد تم حصر هذه الوضعية بناء على مختلف التقارير الواردة في مايلي:

1- تلوث المياه:

تسببت الملوثات ذات منشأ عمراني عن امتزاج المياه الصالحة للشرب بمياه قذرة وبمجاري الصرف الصحي.

ويعتبر الماء ملوثا إذا تغيرت صفاته الطبيعية، حيث حددت منظمة الصحة عام 1961م تعريف لتلوث المياه بـ:

إننا نعتبر المجرى المائي ملوث عندما يتغير تركيب عناصره، أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان، وتصبح هذه المياه اقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها.

ولذلك فتلوث المياه هو أحد نتائج لجوء الإنسان غالى الوسائل السهلة للتخلص من فضلاته عن طريق إلقائها في المياه وتفتت هذه الملوثات عن طريق التفاعلات البيولوجية، وأي نظام بيئي لا يمكن أن يتحمل أكثر من طاقته وعندما يصل النظام البيئي إلى نقطة معينة ينهار كل شيء، والنتيجة هي تلويث الأجسام والجزيئات في المياه.

2- تلوث الهواء:

يعتبر تلوث الهواء من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الانسان وهي في تفاقم مستمر وأصبحت من أهم وأخطر القضايا البيئية، ويتميز التلوث الهوائي عن غيره من أشكال التلوث في أنه سريع الانتشار و لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر، كما انه متعدد المصادر.

و يقصد بتلوث الهواء احتوائه على ملوث أو عدة ملوثات بكميات مؤثرة، و لفترة زمنية قد يكون لها تأثير على صحة الانسان أو الحيوان أو النبات، أو المحيط الذي يعيش فيه الانسان (أحمد عبد الجواد، 1991، ص ص 23-25)

ويتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة أو أكثر غازية، أو صلبة، أو سائلة وعندما يحدث تغير هام في نسب الغازات المكونة له، بحيث تؤدي هذه التغيرات الى تأثيرات ضارة، مباشرة أو غير مباشرة على المواد الحية المكونة للنظام البيئي، أو تجعل الظروف التي تعيش فيها هذه الكائنات غير ملائمة أو تسبب خسائر مادية (محمد العودات، 1988، ص 43).

ويعتبر الغلاف الغازي أو الجوي أكثر عناصر البيئة تلوثا في الوقت الحالي، إذ نجده في جميع أنحاء الكرة الأرضية يحتوي على بعض المواد التي لا توجد في تكوينه الأصلي، واهم هذه المواد الدخيلة هي الدخان أو دقائق الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون والأملاح والأحماض والهيدرو كربونات (عايدة بشارة، 1973، ص 23).

وبدأت مشكلة تلوث الهواء تظهر بشكل فعلي مع انتشار المصانع المختلفة التي تعمل على الفحم و البترول حيث تدفع الى الهواء كل يوم بكميات هائلة من الرماد و الشوائب يبقى اغلبها معلق في الهواء و تحتوي على الكثير من المواد

الضارة بالبيئة و الانسان ،كما انتشرت السيارات واليات النقل المختلفة الى ارتفاع حاد في نسبة الملوثات الهوائية وذرات الغبار في الجو حيث انصب اهتمام الناس بالتطور الاقتصادي والصناعي بدون مراعاة أبعاده البيئية ما يسبب أمراض بالغة الخطورة على صحة سكان المدن كالإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والعيون و الأمراض الجلدية والإصابة بأمراض السرطان حيث هناك ارتباط بين الزيادة الملحوظة في الإصابة بمرض السرطان و الزيادة في التصنيع و الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة و الزيادة في كمية الأبخرة و الشوائب المتصاعدة

3- تلوث بالنفايات:

تعاني المناطق الحضرية من صعوبات في كيفية تسيير فضلاتها، وهذا ما يتمثل في الانتشار الواسع واللامحدود لانتشار القمامة الفوضوية في كل مكان وما ينجم عنه من الآثار التي تؤثر على الصحة جراء هذا الوضع وأصبحت المدن في الوقت الحالي عبارة عن مستودع للنفايات والقاذورات وهذا ما أصبح يهدد الوضع الصحي ويؤثر بشكل خطير على الصحة العامة للمواطن العامة و ينتج عنها مخاطر بيئية تؤثر على الفرد و المدينة معا منها :

-تشويه منظر المدينة وانتشار الروائح الكريهة

-تؤثر على النظام الحيوي للمنطقة الحضرية .

-انتشار الغازات السامة كغاز الميثان و ثاني اكسيد الكربون التي يسبب ارتفاعها الانحباس الحراري و إرتفاع درجة الحرارة.

4- تدهور الإطار المعيشي:

للمساحات الخضراء أهمية كبيرة في التقليل و الحد من ملوثات البيئة الحضرية فتعتبر المساحات الخضراء والحدائق العمومية المتنفس الحقيقي للأشخاص لما لها من انعكاسات ايجابية على حياة الافراد و نوعية الوسط نظرا لوظائفها ، فهي ترشح الهواء من الغبار و الملوثات و تقلل الوهج الناتج عن اشعة الشمس بامتصاصها للاشعاعات الشمسية و تزيد الرطوبة بالأماكن الجافة ،كما تساهم في كسر حدة الاصوات و تخفيف حدة الضوضاء في الاماكن المزدهمة داخل المدن ،كما لها وظائف جمالية تكسر من صلابة المرافق، وتجميل وتزين الطرق والشوارع وتصلح العيوب الهندسية للمباني، ومع ذلك فان الواقع عكس ذلك، فهي تعاني من إهمال كبير راجع إلى سوء التسيير من طرف المسؤولين، وأصبحت مخصصة لأغراض أخرى بعيدة عن الأهداف التي وضعت لأجلها.

5- التلوث البصري :

يقصد بهذا النوع من التلوث افتقاد للمسات الفنية والجمالية المرتبطة بالتراث او بالحاضر فيما نشاهد من مكونات البيئة التي تحيط بنا من منشآت تتمثل في المصانع و المساكن و الشوارع و غيرها و إذا غاب الجمال و حل محله القبح فإن هذا يعتبر تلوث بصري (جابر عوض سيد حسن ،2001) وهو منتشر بكثرة في الالونة الاخيرة داخل المدن خاصة الجزائرية منها نتيجة لعدة أسباب منها:

أ- إرتفاع المباني مع وجود التباين مع المباني الأخرى.

ب- انحسار المساحات الخضراء داخل المدن.

ت- عدم وجود تجانس معماري بين المنشآت في المنطقة الواحدة .

ث- عدم التجانس مع البيئة لاستخدام مواد في البناء و المعمار لا تتفق مع طبيعة البيئة .

6- التلوث بالضوضاء:

تعتبر الضوضاء شكلا من أشكال التلوث البيئي له خطورته و من الصعب تجنبه خاصة داخل المدن وهو في تزايد مستمر نتيجة للتقدم التكنولوجي والنمو السكاني داخلها و الاعتماد على الآلة في شتى مجالات الحياة بها ،وينجم عنها جملة أضرار تؤثر على ساكن المدينة منها:

-حدوث صمم عادة ما يكون مؤقتا ولكن التعرض المستمر له يؤدي الى ضعف حاسة السمع أو فقدانها كلية .

-الضيق و التوتر الشديد خاصة عند كبار السن.

-تقليل التركيز و الانتباه و الشعور التعب و الارهاق .
-تحدث الضوضاء العالية تغيرات جسمية و فيسيولوجية معينة كزيادة صربات القلب وارتفاع ضغط الدم و التقلص و اضطراب الاذن و الانف و الحنجرة (جابر عوض سيد حسن، 2001، ص 137).

7- التلوث الصناعي:

إن النشاطات الصناعية داخل النسيج العمراني يشكل خطرا على صحة سكان المدن بالدرجة الأولى، وخاصة المدن الكبرى التي توجد بها مناطق صناعية مما يؤدي إلى تلوث الهواء ونقص في المساحات الخضراء والحدائق العامة وما ينتج عن ذلك من مخلفات ضارة وسامة تتسبب بشكل مباشر في تلوث المياه و الهواء .
يتطلب التصنيع استخدام الموارد الطبيعية اضافة الى الموارد الغير متجددة حيث يتزامن استنزافها مع النمو السكاني الكبير الذي تشهده المدن

كما أن استخدام الموارد الانتاج الطاقة تؤدي الى مشكلات بيئية ،فانطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الاخرى ينتج عنه ارتفاع درجة الحرارة و تلوث المجال الحيوي .
وللتخفيف من حدة هذه الظاهرة لابد من تضافر جهود السلطات المحلية بمشاركة المواطن والحركات الجمعوية لدعم المؤسسات العمومية والخاصة لأخذ التدابير اللازمة وتطبيقها على المستوى المحلي.

سادسا: واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية وأهم معوقاتهما:

إن مجتمع المدينة الجزائرية كنتاج حضاري يتمتع بجملة من الخصائص كخاصية مركز المدينة، شبكة النقل والمواصلات وتوفر مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية المتمركزة بها، إلى جانب احتوائها على المصانع والورشات، يواجه أكثر من أي وقت مضى تحديات شكلت تعقد الحياة بظهور مختلف المشكلات الحضرية التي أفرزها التقدم الحضاري والتكنولوجي بشكل عام والمدينة بشكل خاص، والتي تمثلت تحديا أمام تحقيق التكامل في النظام البيئي منها مشكلة رمي النفايات التي ترتبط بزيادة عدد السكان ومعدلات النمو وأنماط الاستهلاك...

وعلى الرغم من وضع العديد من الحلول سواء على المستوى العالمي كالمؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات التي دعت إلى ترسيخ الكثير من الأفكار والإيديولوجيات التي تسعى للحفاظ على البيئة ، أو على مستوى مجتمع المدينة بنشر ما يعرف بالثقافة البيئية التي تشكل احد أهم الروافد التي أصبح الإنسان المعاصر ينادي بها نظرا لأهميتها في حياة البشرية من خلال رفع مستوى التوعية البيئية .

إن الثقافة البيئية تلعب دور فعال في مواجهة المشاكل التي تنجم عن التصورات والسلوكيات الخاطئة التي يمارسها الفرد داخل محيطه البيئي وذلك بتأكيدا على ضرورة المحافظة على المحيط والتوازن البيئي في إطار القيم التي تهدف إلى تطوير الوعي البيئي بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي يعي من خلاله الفرد بالأخطار التي تواجهه، ولا يمكن مواجهة ذلك إلا من خلال قيم ثقافية وسلوكية تقوم على مناهج علمية مدروسة تؤدي إلى غرس قيم جديدة وبناء أفكار تواجه السلوكات الإنسانية على النحو الايجابي.

إلا أن واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة تواجه العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه، ومن بينها

نجد:

1- معوقات خاصة بالإعلام البيئي:

يعتبر الإعلام البيئي من أحد وسائل التوعية البيئية والذي من خلاله يتمكن من إحداث تغييرات في المفاهيم والقيم المرتبطة بالسلوك البيئي من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بقضايا ومشكلات البيئة وإكسابه المهارات اللازمة التي تساعده على أداء دوره في الحفاظ على البيئة، إلا انه يواجه العديد من المعوقات المتمثلة في :

أ-عدم وجود كوادر إعلامية متخصصة بقضايا ومشكلات البيئة، إضافة إلى الاعتقاد الخاطئ لدى القائمين على الإعلام البيئي بعدم اهتمام الجمهور بالموضوعات البيئية وبالتالي عدم اهتمام القائمين بهذا المجال.

ب-قصور التعليم الرسمي و الغير الرسمي داخل مجتمع المدينة في إحداث التغيرات السلوكية التي تعمل على حماية البيئة وترشيد استخدام المارد المتاحة .

ج-قصور الوسائل الاعلامية و التعليمية في نشر المعلومات البيئية بين الافراد بهدف خلق جو يربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها و يعملون على حمايتها .

د-ضعف البرامج الاعلامية البيئية مما دفع بجماعات حماية البيئة الى اتحاد وسائل الاعلام الغير تقليدية الايصال معلوماتهم .

ه-ضعف الامكانيات المتوفرة في مجال البيئة وسيطرة الحكومات على وسائل الاعلام .

و-قلة الاهتمام باجراء بحوث ودراسات حول الاعلام البيئي .

ي -عدم توفر إستراتيجية إعلامية شاملة لتنمية الوعي البيئي .

2- معوقات خاصة بالجانب التربوي التعليمي:تمثلت اهم معوقاته في :

أ-انعدام التطبيقات العلمية الميدانية للمناهج التربوية والبرامج التربوية البيئية، وبالتالي الاعتماد على طريقة التلقين التقليدية التي تجاوزت أساليب التدريس الحديثة.

ب- إن عمل لجان الأحياء وجمعيات حماية البيئة لا يعبرون بصدق عن مدى فعالية الجهود المبذولة من أجل التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة، وبالتالي صداه على ارض الواقع ضعيف وغير مؤثر .

ج - عدم المشاركة المجتمعية للمسؤولين المحليين مع الجمعيات المحلية لحماية البيئة ولجان الأحياء، من اجل تفعيل عمليات حماية البيئة ومحاربة التلوث بجميع أشكاله.

د - ضعف التكوين والتخطيط للجمعيات البيئية وعدم معرفتها بالوسائل القانونية المتاحة لهم لتحقيق أهدافهم المتعلقة بحماية البيئة.

ه-إنخفاض مستوى وعي ساكني المدينة وانخفاض معارفهم حول البيئة و مخاطر تلوثها وسبل مواجهتها .

د - عدم الاهتمام بالبعد البيئي، وعدم توفر سياسة بيئية متكاملة ووعي بيئي لتحقيق الحماية البيئية وضمان تواصل عملية التنمية المستدامة.

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن نشر الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة يكون بإصدار التشريعات اللازمة، وإنشاء الهيئات المكلفة لتنفيذها على أرضية الواقع من خلال عمليات التوعية والتحسيس المستمرة التي تقوم بها الجمعيات المختصة مؤكدة على أهمية البيئة والمحافظة عليها وعلى تحقيق التوازن البيئي، من خلال إتباع إستراتيجية علمية تهتم بوضع الخطط المناسبة لمشاكل البيئة، وتحديد الأهداف ووضع الإجراءات والتنظيمات وتوفير الاحتياجات المالية والبشرية وتنسيق الجهود على شكل تدابير وقائية و علاجية اسنادا الى نصوص قانونية تهدف الى حل مشكلات البيئة و اعتبارها ضمن أولويات المسؤولين للحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة للمحيط.

قائمة المراجع المعتمدة في البحث:

-بالعربية:

- 1- أحمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف القاهرة 1981.
- 2- المادة 35 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.
- 3- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، 2003.
- 4- بيزيد يوسف، الثقافة البيئية المهام والأبعاد، الثقافة البيئية الوعي الغائب، رابطة الفكر والإبداع الوادي، 2008.
- 5- سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، السعودية، دس.
- 6- عبد الفتاح محمد دويدرا، سيكولوجية الاتصال والإعلام - أصوله ومبادئه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر 2005.
- 7- كاظم المقدادي، التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة قسم الإدارة البيئية.
- 8- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 9- محي الدين مختار، دور وتأثير الإعلام في تنمية البيئة والمحافظة عليها، مطبوعات جامعة ورقلة الجزائر، 2007.
- 10- مصلى الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية عمان، مؤسسة الوراق 2000.
- 11- ميرفت حسن برعي، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة- الإسكندرية، 2006.
- 12- نص المادة (9) من القانون 03-10 المؤرخ في 19 ماي 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 13- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع البيئة)، ط1 دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.

- 14- محمد مرسي، الإسلام والبيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- الدستور الوزاري، 96/34 المؤرخ في 25/03/1996 الصادر عن كتابة الدولة لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية المكلفة بالبيئة.
- 15- عايدة بشارة، دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973.
- 16- فارس خليل، التطور الثقافي في مجتمعنا الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1960، ص ص 44-45.
- 17- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
- 18- ابراهيم بظاظو و آخرون، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الاردن، 2012.
- 19- جابر عوض سيد حسن، الانسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية الاسكندرية، 2001.
- 20- أحمد عبد الجواد، تلوث الهواء، ط1، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة. 1991.
- 21- محمد العودات، التلوث و حماية البيئة، ط1، الاهالي للنشر و التوزيع، دمشق، 1988.
- 22- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط. 1984، 4.
- 23- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مشطحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1991.
- بالاجنبية:

24-R.linton.fondement cultureldela personnalité.paris.1959
25, P.U.F, R.Iedrut Sociologie urbaine Paris, 1973

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. صاحبي وهيبة ، (2020)، واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 12(01)/2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 735 - 746.